

والمعنى لا يختص الفاعل بالمتعدى
بالفعل على الاصح لان الفعل هو الاصل في العمل
باسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون متعديا او متعديا
الاول بوضع الظرف صله للوصول نحو الذي في ذلك
انعكس واجرب بان المتعدى من نطاق المتعدى
بخلاف الخبر ولو قال اذا ظرف مقدمه بالفعل على الاصح
كان انصب لان ظاهره عارضة يقتضي ان يكون
الظرف مقدمه باسم الفاعل على الفعل في الاصح
والاخرى فانه وانما جزءه اي المتعدى لان ذلك
المتعدى اليه اجماعا في تقديم المتعدى وانما تقدمه
اي المتعدى بتخصيصه بالمتعدى اليه تقدم المتعدى
على المتعدى على حقيقته في ضمير الفصل لان سبغ قولنا
تيمم هو انه مقصور على التيمم لا يتجاوز بالالتصية
نحو لا فيها عول اي بخلاف نحو لا يتأفان فيها
عولا فان قلت المتعدى هو الظرف اعني فيها
والمتعدى اليه ليس مقصور عليه بل على نحو منه اي
الفعل الجبرود الراجح الى نحو لا يتأفان قلت المقصود
ان عدم الفعل مقصور على الانصاف في نحو
الجنة لا يتجاوز الى الانصاف في نحو الدنيا وان
اعتبرت النفي في جانب المتعدى فالمعنى ان العول
مقصود على عدم الحصول في نحو الجنة لا يتجاوز

الى

الى عدم الحصول في نحو الدنيا المتعدى مقصور على
المتعدى في نحو الجنة وكذلك القياس في قولنا
لا يربو بكم ولي دين ونظيره ما ذكر صاحب الفصاح
في قولنا ان احسانهم لا على ربه فمن ان المعنى
حسانهم مقصور على الانصاف بعلى ربه لا يتجاوز
الى الانصاف بعلى جميع ذلك من مقدر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم وخذ الى
دلائل التقديم بغير التخصيص لم تقدم الظرف الذي
هو المتعدى على المتعدى اليه في الاصح في قوله
رب رب لا ينفذ تقدمه عليه ثبوت الرب في سائر
الكتب الله تعالى على اختصاص عدم الرب بالقران
وانما قال في سائر كتب الله تعالى لا المتعدي في مقابلته
كما ان المعبر في مقابلته نحو الجنة في مقابلته
المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي
تقديم المتعدى للتنبيه في اول الامر على انه اي المتعدى
خبر لا نعمت اذا التفت لا تقدم على المنعوت وانما قال
من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعمت بالتأمل في
المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للتنبيه
له حملا انتهى كما رآه في همدان الصغرى اجل من الهم
حيث لم يقل حملا او غير النقول نحو سعدت بقرعة
ووجدت الايام او الترتيب الى ذلك المتعدى بان يكون